Distr.: General
19 August 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٤
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (*E/2014/L.16*)]

٢٠١٤/١١ – متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ووثيقته الختامية[(١)]،

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ووثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ووثيقته الختامية[(٣)] وإلى المناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق

---

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

الرجاء إعادة الاستعمال

الأهداف الإنمائية للألفية بدعوة من رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ووثيقتها الختامية[٤]،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ووثيقته الختامية[٥]،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي و ٢٠٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية و ١٤٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المتعلق بإنشاء عملية حكومية دولية شاملة للجميع معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية و ٤٤/٢٠١٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي وسائر قرارات الجمعية العامة والمجلس المتخذة في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤[٦]،

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٧]،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل كلي، وإذ يشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن

---

(٤) قرار الجمعية العامة ٦/٦٨.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) A/69/83-E/2014/71.

(٧) E/2014/53.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستراتيجيات الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ يقر بما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من تأثير في التنمية، وإذ يسلم بأن هناك دلائل على حدوث انتعاش ضئيل وبدرجات متفاوتة، وإذ يعرب عن تقديره للجهود المبذولة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والحفاظ على الانتعاش، وإذ يقر أيضا بأن التصدي على نحو فعال للآثار المترتبة على الأزمة يتطلب الوفاء في حينه بجميع الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية،

١ - **يعيد تأكيد** أهمية مواصلة الالتزام على نحو تام، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بضمان متابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] على نحو ملائم وفعال، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] وأهمية مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الصلة بين جميع الجهات المعنية في سياق الخطة الشاملة لعملية تمويل التنمية؛

٢ - **يكرر تأكيد** أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، في الوقت الذي يعيد فيه تأكيد ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة والوفاء بها؛

٣ - **يرحب** بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر دولي ثالث لتمويل التنمية في قرارها ٢٠٤/٦٨ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

---

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٤ - **يرحب أيضا** باختتام المشاورات المتعلقة بطرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

٥ - **يكرر تأكيد** ضرورة أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وكمنتدى تشارك فيه جهات معنية متعددة؛

٦ - **يرحب** في هذا الصدد بالجهود الجاري بذلها وفقا للقرار ١/٦٨ ومرفقه من أجل تعزيز المجلس في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، ومن أجل ضمان الاضطلاع بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٧ - **يتطلع** إلى تلقي تقريري لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بموجب التكليف الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٥]، وإلى التقرير المقرر أن يدمج فيه الأمين العام جميع المساهمات، بموجب التكليف الوارد في قرارها ٦/٦٨ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، التي ستكون بمثابة مدخلات مهمة لعملية التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي ينبغي أن تسهم نتائجه بشكل كبير في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتدعمه؛

٨ - **يشدد** على ضرورة التنسيق بشكل فعال بين العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأنشطة الإعداد لمؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سعيا إلى تعزيز الاتساق والتقليل من تكرار الجهود إلى أدنى حد؛

٩ - **يشجع** مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة على مواصلة دعم لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة عن طريق تقديم خدمات الأمانة لها على نحو فعال، ومواصلة دعم عملية التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، ضمانا لاتباع نهج متسق ومتكامل مع العمليات الأخرى ذات الصلة بالموضوع؛

١٠ - **يشدد** على ضرورة أن تشكل عملية متابعة تمويل التنمية سلسلة من الأحداث يسهم كل حدث منها في نشوء الحدث الذي يليه ويثريه، على نحو يؤكد الطابع الشامل للعملية ويحسن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد فعاليتها؛

١١ - **يرحب** بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء الحوارات الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة سابقا بشأن تمويل التنمية والاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويشدد على أن تلك المناقشات جزء لا يتجزأ من عملية متابعة تمويل التنمية يدعم كل منها الآخر، بما يشمل التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

١٢ - **يؤكد** ضرورة مواصلة تحسين سبل الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أثناء انعقاد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، في إطار منتدى للتحاور بين الجهات المعنية المتعددة؛

١٣ - **يرحب** بازدياد تبادل الآراء والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات المشاركة قبل عقد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس؛

١٤ - **ينوه** بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة العمل مع الممثلين المعتمدين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحسين جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس وتنظيمه، والنظر في إيجاد نهج ابتكارية تشجع، في جملة أمور، على مشاركة تلك المؤسسات على مستوى رفيع؛

١٥ - **يطلب** إلى رئيس المجلس أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، التعاون والتحاور بشكل وثيق مع المنظمات والجهات المعنية بشأن جميع عناصر التحضير للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، وبخاصة موعد عقد الاجتماع في العام القادم وجدول أعماله، سعيا إلى عقد مناقشة أكثر عملية وموضوعية يفسح فيها المجال للتحاور بشكل أفضل بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية؛

١٦ - **يرحب** بالجهود المبذولة لإيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، بما في ذلك أثناء اجتماعاته المخصصة للتنسيق والإدارة، ويؤكد ضرورة مواصلة تحسين تلك الطرائق؛

١٧ - **يشجع** جميع الجهات المعنية على النظر في تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات إعلامية في إطار الأعمال التحضيرية للأنشطة المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض إبراز أهميتها وتوجيه الاهتمام إليها وتعزيز المشاركة فيها وإجراء مناقشات موضوعية بشأنها بصفة مستمرة؛

١٨ - **يلاحظ** المناقشات الجارية بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، ويكرر في الوقت نفسه تأكيد ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية مكملة لمصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها؛

١٩ - **يكرر تأكيد** أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بناء على فهم واضح لولاية كل منها ولهيكلها الإداري واحترامهما؛

٢٠ - **يرحب**، في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهها رئيس لجنة التنمية المشتركة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى رئيس المجلس للمشاركة في اجتماع اللجنة، ويلاحظ أن مشاركة رئيس المجلس في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تسهم في عملية متابعة تمويل التنمية؛

٢١ - **يشجع** إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة مكتب تمويل التنمية، على تبادل الآراء بانتظام، على مستوى الموظفين، مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل هيئة من هذه الهيئات وفقا للولاية الخاصة بها وهياكلها الإدارية؛

٢٢ - **يكرر مناشدته** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات التي يحتمل أن تقدم منح أن تنظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما سيسهل الاضطلاع بعملية حكومية دولية شاملة معززة أكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الإعداد لعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

الجلسة العامة ٢٥
١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤